



تقدير موقف

ليبيا: الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مارس 2017

ليبيا: الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | مارس 2017

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2017

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 مقدمة
- 1 مفاجأة الهلال النفطي
- 2 من هي سرايا الدفاع عن بنغازي؟
- 3 الانعكاسات على العملية السياسية
- 4 موقع المجلس الرئاسي بعد التطورات الأخيرة
- 5 تداعيات تطورات الهلال النفطي

مقدمة

بعد أقل من أسبوعين على خسارتها منطقة الهلال النفطي، والتي تحتوي على ما نسبته 60 في المئة من احتياطات ليبيا النفطية، تمكنت قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر من استرداد الجزء الأكبر من المنطقة التي تمتد على طول 205 كيلومترات من مدينة السدرة غربًا إلى طبرق شرقًا. وكانت "سرايا الدفاع عن بنغازي" قد تمكنت في وقت سابق من آذار/ مارس الجاري من إحكام قبضتها على مدن النوفلية وبن جواد والسدرة ورأس لانوف، بعد أن طردت قوات حفتر منها.

مثلت خسارة الهلال النفطي ضربة كبيرة للواء حفتر، الذي عمل جاهدًا للسيطرة عليها في أيلول/ سبتمبر الماضي لتقوية مواقعه التفاوضية في مواجهة خصومه السياسيين، وتقديم نفسه للقوى الخارجية باعتباره رجل ليبيا القوي الذي يمكن الاعتماد عليه. في المقابل، تعززت مواقع حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فايز السراج، إذ قامت "سرايا الدفاع عن بنغازي" بوضع المنايع والموانئ النفطية التي انتزعتها من قوات حفتر بتصرف حرس المنشآت النفطية التابع لحكومة الوفاق الوطني. لكن استعادة حفتر لهذه الموانئ أعاد الأمور إلى النقطة التي كانت عندها قبيل عملية "العودة إلى بنغازي" التي أطلقتها سرايا الدفاع عن بنغازي في يوم 2 آذار/ مارس، ومن الواضح أنه لا توجد حاليًا قوة عسكرية في ليبيا قادرة على فرض هيمنتها.

مفاجأة الهلال النفطي

منذ إطلاقها عملية "الكرامة" مطلع عام 2014، بذريعة محاربة الإرهاب، تمركزت قوات حفتر في محيط مدينة بنغازي، دون أن تتمكن من دخولها على الرغم من الدعم الذي حظيت به من قوى خارجية على رأسها مصر والإمارات وفرنسا. وبعد التوصل إلى اتفاق الصخيرات في كانون الأول/ ديسمبر 2015، حاول حفتر الطامح إلى حكم ليبيا، ويدعمه في ذلك رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، تغيير توازنات القوى على الأرض لفرض شروطهما في المفاوضات، وذلك بعد أن رفضا اتفاق الصخيرات، مثلما رفضته بعض القوى في طرابلس. ويعد

القاسم المشترك بين القوى التي رفضت الاتفاق هو تفضيلها الصراع على الزعامة والسلطة على التصدي لتحدي بناء الدولة والمؤسسات، وهو التحدي الرئيس الذي يواجه ليبيا اليوم.

وفي 12 أيلول/سبتمبر 2016، تحركت قوات حفتر باتجاه منطقة الهلال النفطي، وسيطرت على مينائي السدرة ورأس لانوف، ثم ميناء الزويتينة؛ لتُحكَم بذلك سيطرتها على كامل الهلال النفطي، مستفيدةً من تعاون بعض القبائل التي تسكن المنطقة. وعلى الرغم من الإدانات الدولية (الولايات المتحدة، وإيطاليا، وبريطانيا، وإسبانيا) لهذه الخطوة، ومطالبات قوات حفتر بالانسحاب وتسليم الحقول النفطية إلى حكومة الوفاق الوطني، فإن هذه الإدانات اللفظية لم تلق أي تجاوب. فقد شجعت هذه الإنجازات حفتر على التفكير في حسم الموقف لمصلحته كلياً عبر التوجه إلى العاصمة طرابلس، التي تسودها حالة من فوضى السلاح تعرقل سيطرة الحكومة المؤقتة على المدينة. وبينما كان حفتر يزعم، بحسب رئيس أركان عبد الرزاق الناظوري؛ أن قوات الجيش وعناصر الداخلية على بعد كيلومترات من العاصمة طرابلس¹، فاجأته قوات سرايا الدفاع عن بنغازي بالسيطرة على منطقة الهلال النفطي، منطلقة من منطقة الجفرة جنوباً.

من هي سرايا الدفاع عن بنغازي؟

تأسست سرايا الدفاع عن بنغازي في حزيران/يونيو 2016 من مجموعات من ثوار بنغازي الذين دخلوا في مواجهات مع قوات حفتر بعد عملية الكرامة التي أطلقت مطلع عام 2014، ما اضطرهم إلى التوجه غرباً نحو طرابلس. كما تضم السرايا مجموعات من ثوار مصراته ومنتوعين من مدينة درنة، جرى استهدافهم أيضاً من طرف حفتر. وقد تمركزت هذه المجموعات في مدينة الجفرة واتخذت من دار الإفتاء في طرابلس مرجعية لها كما جاء في بيان التأسيس (وكما هو معلوم تعارض دار الإفتاء في طرابلس أيضاً اتفاق الصخيرات).

ومع أن السرايا رفضت اتفاق الصخيرات أيضاً، فإنه بدا لافتاً مطالبة أمر سرايا الدفاع عن بنغازي مصطفى الشركسي المجلس الأعلى للدولة بإعلان منطقة الهلال النفطي منطقة عسكرية مغلقة، ووضع المنشآت والموانئ

¹ "الناظوري: قوات الجيش والداخلية على بعد كيلومترات من طرابلس"، قناة ليبيا، 24 أيار/مايو 2016، شوهد في 2017/3/15، في: <https://goo.gl/Z613f4>

النفطية بعهدة حكومة الوفاق الوطني التي يقودها السراج؛ ما عده البعض حينها مؤشراً على إمكانية إعادة توحيد معسكر فجر ليبيا من جديد بعد انقسامه بسبب المواقف من اتفاق الصخيرات، واعتبره البعض الآخر مجرد غطاء لكسب الشرعية الدولية للعملية.

الانعكاسات على العملية السياسية

تعكس التطورات العسكرية الأخيرة حدة الصراع بين مختلف القوى والأطراف السياسية والعسكرية في الساحة الداخلية الليبية؛ إذ يحاول كل طرف جاهداً بسط نفوذه وتغيير معادلات القوة لتعزيز مواقعه التفاوضية. وتعد منطقة الهلال النفطي ورقة مهمة في هذا الصراع. ويتوقع أن يقوم حفتر بعد استعادتها باستثمارها إلى أقصى حد لتعديل اتفاق الصخيرات بما يتوافق ومصالحه.

ويتمسك حفتر ورئيس البرلمان عقيلة صالح بالمادة الثالثة عشرة من الاتفاق السياسي التي تنص على أن البرلمان المنتخب في حزيران/ يونيو 2014 (برلمان طبرق) هو الذي يتولى سلطة التشريع للمرحلة الانتقالية، والمخوّل بمنح الثقة للحكومة وسحبها، كما تُعتبر المادة الثامنة من الاتفاق نقطة خلافية، بحكم أنها تمنح المجلس الرئاسي سلطة تحديد القيادات العليا في جميع مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية بمجرد توقيع الاتفاق وليس عند منح الثقة من البرلمان (كالقيام بأعمال القائد العام للجيش الليبي، وتعيين رئيس جهاز المخابرات العامة وإقالته، وتعيين السفراء وممثلي ليبيا في المنظمات الدولية وإعفائهم، إضافة إلى تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهماتهم)؛ ما يعني شغور المناصب القيادية في الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية وهو أمر رفضه حفتر على اعتبار أن ذلك يستهدف دوره وسلطاته. وبناء عليه، رفض مرات عديدة لقاء رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج بذريعة أن دوره في ليبيا هو محاربة الإرهاب وليس الدخول في مفاوضات حول الاتفاق السياسي؛ وهو في الحقيقة يحارب الاتفاق السياسي، ما أدى إلى فشل جهد القوى الإقليمية بما فيها الداعمة له، وعلى وجه التحديد مصر، في إحداث اختراق في جدار الأزمة.

موقع المجلس الرئاسي بعد التطورات الأخيرة

حصل المجلس الرئاسي على دعم إقليمي ودولي مهم منذ وصوله للعاصمة طرابلس في آذار/ مارس 2016، كما حاز تأييد المؤسسات الليبية المهمة (مالية، وبنطية، ومجالس بلديات، ووزارات)، إلى جانب الحصول على دعم عسكري وأمني بعد أن قررت كتائب الثوار في مدينة مصراته، وهي القوة الأفضل تدريباً وتسليحاً في الغرب الليبي، دعم شرعية المجلس. مع ذلك، لم يمتلك المجلس القدرة على إدارة غرب البلاد على أقل تقدير؛ وما زال تشطي الكتائب المسلحة (بما في ذلك بعض كتائب مصراته) يسبب صدامات مسلحة، وتوتر في العلاقات بين المسلحين والسكان. كما لم يحقق المجلس انسجاماً بين أعضائه، وشهد مقاطعة البعض وانسحابهم، وعجز عن توفير الأمن والمتطلبات الاقتصادية للمواطنين.

يشار إلى أن الانتصار الذي حققته كتائب مصراته، المدعومة من حكومة الوفاق الوطني، في طرد تنظيم الدولة "داعش" من سرت، بعد عملية "البنيان المرصوص"؛ كانت كلفته فقدان جزء مهم من قوة الكتائب، وفي الوقت ذاته لم ينتج منها قوة عسكرية مركزية منظمة، فلم يتمكن المجلس الرئاسي من استثمار هذه التضحيات لوجهة خلق مزيد من الشرعية في الداخل أو تأمين مزيد من الدعم من الخارج. على العكس من ذلك، أدى ضعف كتائب مصراته وتشرذم بعضها إلى إضعاف قبضة حكومة الوفاق على طرابلس، التي تشهد حالة متنامية من الفوضى والاضطرابات؛ ما يضع الحكومة أمام تحدي ضبط الأمن، واستعادة الاستقرار، على المستوى الداخلي.

فضلاً عن ذلك، فشل المجلس في التصدي للتحدي الأخير الذي وضعته أمامه سرايا الدفاع عن بنغازي بعد أن انتزعت الهلال النفطي من يد قوات حفتر وقررت تسليم حقول النفط وموانئه لحرس المنشآت النفطية التابع لحكومة الوفاق. فقد عجز وزير الدفاع في حكومة السراج، المهدي البرغثي، عن تشكيل قوة عسكرية بالسرعة المطلوبة لدعم المنشآت النفطية المستردة وإسنادها وحمايتها، ما مكن حفتر من استعادتها².

² "البرغثي يجهز قوة دعم لتأمين وحماية المنشآت النفطية"، أخبار ليبيا 24، 10 آذار/ مارس 2017، شوهد في 2017/3/15، في: <https://goo.gl/CSvfCO>

أما دوليًا، فما زال السراج يأمل في تجاوز حلف شمال الأطلسي "الناتو" مع طلبه الذي قدمه على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، بتوفير الدعم لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية في بلاده. وقد أوضح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبيرغ، أن الحلف سوف يدرس، في أقصى سرعة ممكنة، الطريقة التي يمكن تلبية الطلب من خلالها³.

تداعيات تطورات الهلال النفطي

بعد أن أخذ ميزان القوى يميل لمصلحة كتائب الثوار الموالية لحكومة الوفاق الوطني إثر السيطرة على الهلال النفطي عادت الأمور إلى سيرتها الأولى بتمكن حفتر من استعادة الجزء الأكبر من المنشآت النفطية، فقد عزز موقعه في ظل دعم إقليمي وفرته له القاهرة التي ناشدت المجتمع الدولي دعم قواته في سياق ما اعتبرته حربًا على الإرهاب وطالبت برفع حظر السلاح عن هذه القوات. في الوقت نفسه، بينت تقارير قيام روسيا بنشر قوات خاصة في قاعدة سيدي براني غرب مصر وقرب الحدود الليبية لدعم جهد حفتر في استعادة الهلال النفطي، وذلك على الرغم من ادعاءات موسكو بأنها لا تدعم طرفًا ضد آخر في ليبيا، وأنها تقف مع الشرعية في كل مكان.

ومن المرجح أن تتعكس التطورات الأخيرة في الهلال النفطي سلبًا على موقف حكومة الوفاق التي تواجه أيضًا حالة اقتتال داخلي في العاصمة طرابلس، بين القوات التي تتبع لها من جهة وقوات تدعم حكومة الإنقاذ التي يرأسها خليفة الغويل والتي تبسط سيطرتها على غرب العاصمة من جهة أخرى وترفض اتفاق الصخيرات وتؤكد أنها الطرف الذي يجب أن يجري التفاوض معه.

لكن في جميع الأحوال، ومع الضعف الذي تعانيه حكومة الوفاق الوطني، فإن التركيبة السياسية والقبلية والجهوية والمواقف الإقليمية والدولية لن تسمح بنصر عسكري لطرف على آخر في الصراع الدائر في ليبيا منذ انتصار الثورة على نظام القذافي، والمكتسبات التي يحققها طرف سرعان ما يتم فقدانها في ظل تغير خريطة التحالفات والمواقف السياسية للقوى الفاعلة على الأرض. لذلك، سوف يتعين على الليبيين في نهاية المطاف

³ "رئاسي الوفاق يطلب دعمًا أمميًا" وناتو يدرس"، قناة 218، 16 شباط/فبراير 2017، شوهد في 2017/3/15، في:

<https://goo.gl/H8np3p>

العمل على التوصل إلى شراكة سياسية لإدارة شؤون البلد وإعادة الإعمار من دون الحاجة إلى العودة إلى نقطة الصفر في ظل إمكانية البناء على اتفاق الصخيرات الذي وافقت عليه أكثرية القوى السياسية الليبية. ومن دون ذلك، ستستمر حالة الصراع والفوضى والتدخل الإقليمي والدولي وبروز أجنادات وعناوين لا تخدم القضية الوطنية الليبية ولا حق الليبيين في العيش بكرامة في وطن آمن موحد يحكمه نظام حكم تمثيلي.

ومن الواضح أنه لن يكون ممكناً التقدم في تنفيذ الاتفاق وتحقيق الوفاق من دون توفير الأمن والأمان للسكان ومن دون فرض المؤسسات وقراراتها على القوى المسلحة. ويتطلب ذلك بناء جيش وأجهزة أمنية ملتزمة بمؤسسات الدولة، بحيث تستوعب من يمكن استيعابه من المسلحين، وفرض هبة الدولة في المستقبل على من يرفض.